

نحو حل قضية الصحراء الصبر الإستراتيجي والتكتيك الفاعل

د. محمد عبد العزيز ربيع*

يعتبر القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي قبل أيام بخصوص قضية الصحراء نصرا تكتيكيا بالنسبة للمغرب. ومع أن النصر التكتيكي لا يقدم ولا يؤخر بالنسبة لأية قضية مصيرية إلا أنه يتسبب عادة في إصابة الفريق الخاسر بخيبة أمل تدفعه إلى إعادة حساباته وقد فشل في الحصول على نصر تكتيكي يعزز موقفه ويعيد إليه الأمل. إن ما حدث في نيويورك كان بمثابة رسالة غير مباشرة للطرف المناوئ للمغرب تقول إن الطريق أمامه طويلة تعترضها عقبات جمة، وإن النصر ربما أخذ يبتعد بدلا من أن يقترب.

يتصف الموقف الإستراتيجي عادة بالجمود والوضوح في آن واحد، ما يجعل القضية التي يدافع عنها غير قابلة للتفاوض أو الحلول الوسط، فيما يجعل صاحبها يبدو متطرفا من الصعب التفاهم معه. أما الحراك التكتيكي فيتكون من خطة دبلوماسية مرنة تقوم بطرح مبادرات تستهدف الضغط على الطرف المناوئ وإضعاف موقفه أمام الرأي العام الدولي. وفيما يكمن الموقف الإستراتيجي بالنسبة للمغرب في الحفاظ على وحدة التراب المغربي، غاب عن أجندة الدبلوماسية المغربية الحراك التكتيكي القادر على كسب المزيد من الشرعية الدولية. وهذا يعني أن المغرب بحاجة لخطة تكتيكية خلاقية تفرض على جبهة البوليساريو مواجهة التحدي المغربي والقيام بطرح مشاريع تقترب ولو جزئيا من الخطة المغربية. أما فيما يتعلق بجبهة البوليساريو، فإن الموقف الإستراتيجي بالنسبة لها يتمثل في الحصول على استقلال وهوية وسيادة على أرض محددة، والاعتماد على قوى خارجية بدلا من تطوير خطة تكتيكية تحافظ على حيويتها وتواجه قضيتها على الساحة الدولية. وهذا يعني أن البوليساريو بحاجة لخطة دبلوماسية مرنة تقوم بطرح مبادرات سياسية تستهدف تصعيد الضغوط على القيادة المغربية. ولما كان من طبيعة الخطط التكتيكية أن تتحرك دوما إلى الأمام من خلال تقديم مبادرات جديدة تتجاوب مع بعض مطالب الطرف الآخر، فإن تلك الخطط تقود عادة، غالبا من دون وعي الأطراف المتنازعة، إلى تقريب وجهات النظر وإيجاد حلول لمعظم القضايا الخلافية.

ويمكن القول أن الاقتراح الأمريكي بشأن حقوق الإنسان في الصحراء كان بمثابة محاولة تكتيكية من جانب أصدقاء البوليساريو لإحراج المغرب وإضعاف موقفه أمام الرأي العام الدولي. إلا أن تراجع أمريكا

أمام صلابة وديناميكية الموقف المغربي وتمرير قرار دولي جديد بشأن الصحراء لا يخذش الموقف المغربي أدى إلى إضعاف موقف البوليساريو وتعزيز موقف المغرب على حسابه. وهذا يفتح فصلا جديدا في عملية النزاع حول الصحراء يبدو فيه موقف البوليساريو أكثر ضعفا من السابق وموقف المغرب أكثر قوة من الماضي ما يفرض على المغرب أن يتحرك بسرعة ويبادر بتقديم مقترحات جديدة تعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين. وهذا ما سنحاول طرحه في إطار "الوطن المشترك" ضمن صيغة خلاقة يحصل الصحراويون بموجبها على حقوق سياسية وسلطات إدارية واسعة من دون الإخلال بالحدود السياسية القائمة أو تغيير الترتيبات الوطنية التي تساوي بين كافة المغاربة والصحراويين.

ترتكز فكرة الوطن المشترك على مبادئ أساسية أهمها:

1. عدم جواز الإخلال بالحدود السياسية القائمة.
2. حق كل الفئات الإثنية والقومية أن تختار نظام حياتها السياسي والاقتصادي وهويتها الثقافية.
3. التكامل الاقتصادي بوصفه أداة نمو ونماء وإطارا للتعايش مع العصر.
4. الالتزام بالديمقراطية والتعددية كمصدر للشرعية وحل الخلافات بالطرق السلمية.
5. إقامة نظم أمن مشتركة بوصفها أداة لحماية استقلال الكيانات المختلفة وإطارا لتحقيق الاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي.

بناء على هذه المبادئ يتم خلق وطن مشترك لجميع مكونات ذلك الوطن من الناس، وفصل الأقليات التي تطالب بكيانات سياسية أو ثقافية خاصة ضمن حدود تشكل فيها أغلبية السكان، مع الحفاظ على وحدة جميع السكان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسكنية. وهذا يعني أن "الوطن المشترك" يفتح المجال لحصول الأقليات على حقوق تتراوح ما بين خصوصية ثقافية إلى كينونة سياسية، وبالتالي تمكينها من إدارة شؤون حياتها الاقتصادية والثقافية وأحيانا السياسية بحرية من دون الإخلال بحدود أو أمن الوطن المشترك أو بمساواة المواطنين فيه. هناك ثلاث حلقات متداخلة تشكل فيما بينها الوطن المشترك: فصل سياسي على طول خطوط إثنية ضمن حدود الوطن الأكبر، تكامل اقتصادي واجتماعي وإنساني عبر الحدود داخل ذلك الوطن، وإطار أمن مشترك تقوم بتشكيله وإدارته الكيانات السياسية المختلفة. وهذا يعني عدم جواز قيام كيان سياسي يتم خلقه في سياق هذه العملية ببناء جيش خاص أو توقيع معاهدة أمنية مع دولة أجنبية. كما تعني ترتيبات الوطن المشترك ضمان المساواة بين كافة المواطنين في السكن والعمالة والاستثمار والتجارة وملكية الموارد الطبيعية الحالية والتي يتم اكتشافها في المستقبل.

من ناحية ثانية، تستوجب ترتيبات فصل الأقليات إلى كيانات مختلفة حصول كل المواطنين من خارج حدود كل كيان على حق الإقامة والمشاركة في الانتخابات المحلية التي تشرف على إدارة الخدمات وحل القضايا اليومية للمواطنين، ولكن عدم جواز المشاركة في العملية السياسية التي تحدد شكل نظام الحكم ومؤسساته داخل كل كيان. بناء على ذلك يصبح بإمكان كل أقلية تحصل على كيان خاص أن تضمن عدم تحولها إلى أقلية داخل حدودها بفعل الهجرة من خارج تلك الحدود. وهذا يعني أن حق المشاركة في العملية السياسية مكفول لكل مواطن ضمن حدود الكيان الذي ينتمي إليه، ومحظور ضمن حدود الكيان الذي لا ينتمي إليه وإن أقام فيه. إن من شأن هذه الترتيبات تمكين الأقليات الإثنية من الانفصال سياسيا عن بعضها البعض، وتمكين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية والثقافية من التوحد عبر كل الحدود والعمل بحرية.

أما فيما يتعلق بنظام الأمن المشترك فيتم تشكيله من قبل الكيانات المكونة للوطن الأكبر وتحديد مهامه الأساسية في الدفاع عن حدود الوطن المشترك وسيادته وحماية الكيانات الصغيرة وضمان استقرارها وأمنها والحيلولة دون وقوع صراعات داخلية تهدد السلم الاجتماعي فيها. إذ تشير تجربة العديد من الدول إلى أن الأمن الوطني لا يركز فقط على القوة العسكرية لحماية الحدود من احتمالات قيام قوى أجنبية بالاعتداء عليها، بل يركز أساسا على القضاء على أسباب الصراع وعدم الاستقرار الداخلية مثل حرمان الأقليات من حقوقها وشيوع الكبت والفقر وعدم احترام حقوق الإنسان والمرأة وغير ذلك من قضايا مجتمعية.

وباختصار، الوطن المشترك فكرة مستقبلية من شأنها تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد التي تصاحب عادة عمليات التكامل الاقتصادي، وتقليل الخسائر التي تترتب عادة على عمليات الفصل السياسي، والتخلص من الأخطار التي تخلقها عادة عمليات إقامة جيوش وأجهزة استخبارات وأمن متنافسة. إنه نظام اجتماعي سياسي خلاق يقوم على الفصل فيما يتعلق بالقضايا الإثنية السياسية، والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمالية، والمساواة فيما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية، والوحدة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

ويلاحظ القارئ أننا ابتعدنا عن الدخول في التفاصيل كي يبقى المجال مفتوحا أمام المغرب والبوليساريو لطرح مبادرات جديدة تُقرب وجهات النظر فيما بينهما. وهنا نود أن نشير إلى أن تجربتنا الشخصية في العمل السياسي والحوار تقودنا إلى حث القيادة المغربية والبوليساريو إلى استخدام كل الوسائل المتاحة للتواصل والتعاون لأن الاعتماد على هيئة الأمم المتحدة والقوى الدولية هو مضيعة للوقت والجهد. إن

القوى الكبرى لا تهتم بحل النزاعات الدولية بل تهتم بإدارتها لأنها تنظر إلى بؤر النزاع بوصفها أدوات تستخدمها لتعزيز مصالحها على حساب الغير. لذلك سنقوم في المقال الأخير من هذه السلسلة بالتركيز على دور القوى الكبرى في النزاعات الدولية.

*كبير الأساتذة في مدرسة الحكامة والاقتصاد، وأستاذ سابق في عدة جامعات عربية وأمريكية من بينها جامعات جورجيتاون وجونز هوبكنز والجامعة الأمريكية في واشنطن. له عشرات المؤلفات آخرها *Saving Capitalism and Democracy* الذي صدر في نيويورك قبل أسبوع فقط.

www.yazour.com